

# «ليس بوسعي تحمل تكلفة العدالة»

آن أوان التصدي للعنف  
ضد المرأة في أوغندا



أوقفوا العنف  
ضد المرأة

منظمة الصفو  
الدولية



## «أعتقد أن الذهاب إلى الشرطة والمحكمة إهدار للوقت والمال. فالشرطة غالباً ما تثبط عزم النساء على الإبلاغ عن حالاتهن، ويُطلق سراح المشتبه بهن من دون توجيه تهم إليهن وتضيع البيانات وتُفقد الملفات.»

روز، إحدى ضحايا الاغتصاب

في أوغندا، لا يزال العنف ضد النساء والفتيات متفشياً على نطاق واسع في معظم أنحاء البلاد. ويُقدَّر أن ثلثي المنازل الأوغندية أماكن يُمارس فيها العنف المنزلي.

ومن بين أشكال العنف: الاغتصاب والعنف المنزلي والزواج القسري والمبكر. وتؤدي أشكال العنف هذه إلى وفاة عدد لا يحصى من نساء وفتيات أوغندا وإصابتهن بجروح. كما أن المواقف التي تتقبل العنف ضد المرأة وتبرره شائعة على نطاق واسع في المجتمع الأوغندي.

وقد اتخذت الحكومة الأوغندية بعض الخطوات للتصدي لهذه الانتهاكات عن طريق وضع مشاريع قوانين تحظر العنف ضد النساء والفتيات، ولكن لم يتم إقرارها بعد لتصبح قوانين على الرغم من أنها قُدمت إلى البرلمان منذ عدة سنوات. إن رد الدولة الأوغندية على العنف بسبب النوع الاجتماعي (نوع الجنس) لا يفي بالتزاماتها الدولية بمنع العنف ضد المرأة وضمان حصولها على العدالة.

إن طريق الضحايا إلى العدالة مزروع بالعقبات، ومن بينها عدم كفاية ردود الشرطة والموظفين الطبيين والقضائيين وإسقاطهم للشكاوى. ويعكس بعض الردود الرسمية المواقف المعنقة على نطاق واسع والتي تقول إن اللوم يقع على المرأة إذا

تعرضت للعنف، وأن المحافظة على وحدة العائلة أكثر أهمية من حماية سلامة المرأة وحقوقها. ونتيجة لذلك تتردد العديد من النساء في إبلاغ السلطات بحوادث العنف التي يتعرضن لها. وفي بعض الحالات، تدعو الشرطة إلى تحقيق المصالحة العائلية وليس إلى تحقيق العدالة الجنائية. وليس هناك فاحصون متخصصون في الطب الشرعي مؤهلون لمعالجة الضحايا وتقييمهن. ولا توجد نصوص قانونية تتعلق بحماية الشهود إذا أُلحَّت المرأة على الملاحقة القضائية.

إن الفقر عقبة رئيسية في طريق النساء الأوغنديات اللاتي ينشدن العدالة بعد تعرضهن للعنف بسبب النوع الاجتماعي (نوع الجنس). وكما يلاحظ قضية ما ضد الأشخاص الذين يسيئون معاملتهن، فإنه يتعين عليهن دفع تكاليف إجراء الفحوص الطبية. ولا تتوفر مساعدات قانونية لتمولها الدولة للمشتكيات، وغالباً ما تطلب الشرطة، بصورة غير رسمية، نقوداً مقابل شراء الوقود ونسخ الاستمارات الأساسية وغير ذلك من التكاليف المرتبطة بالتحقيق.

في إطار نظام العدالة الجنائية، أنشأت الحكومة وحدات خاصة في مراكز الشرطة للتعامل مع الحالات المتعلقة بالعائلات والأطفال، ومنها حالات العنف ضد النساء والفتيات. بيد أن عدد هذه الوحدات غير كاف، ولا تتوافر على موظفين

وموارد كافية. وتتسم عملية تطبيق العدالة في أوغندا بالبطء، ويفتقر نظام المقاضاة والمحاكم إلى الموظفين والتمويل. وبعد توجيه تهم إلى المشتبه بهن، لا يتم تقديمهم إلى المحاكمة لفترات تتراوح بين أشهر وسنوات عدة.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الأوغندية إلى تكثيف وتحسين مستوى جهودها لحماية وتعزيز حقوق النساء من أجل أن يعيش حياة خالية من العنف. ويجب أن تكفل السلطات سن القوانين الضرورية، وإجراء فحوص طبية شرعية للنساء وحصولهن على رعاية صحية، وتوفير الملاجئ لجميع النساء اللاتي يحتجن إليها، وتعامل الشرطة والقضاء مع حالات العنف ضد النساء بشكل حساس ومهني وجدي.

يستند هذا التقرير الموجز لحملة إلى تقرير منظمة العفو الدولية المعنون بـ: 'ليس بوسعي تحمل تكلفة العدالة': العنف ضد المرأة في أوغندا يمر من دون عقاب وبلا رقيب أو حسيب (AFR 59/001/2010). وللحصول على مزيد من المعلومات ينبغي العودة إلى هذه التقرير. ولأسباب تتعلق بالسرية والسلامة الشخصية، فقد تم تغيير أسماء النساء الناجيات من العنف.

## العنف المنزلي

«العنف المنزلي هو كل شكل من أشكال الضرب يتجاوز الحد المعقول»  
لجنة إصلاح القوانين في أوغندا

لا تتوفر إحصاءات شاملة بشأن حالات العنف بسبب النوع الاجتماعي (نوع الجنس) – الأمر الذي يعتبر مؤشراً بحد ذاته على أن هذا النوع من انتهاكات حقوق الإنسان لا يؤخذ على محمل الجد. إذ أن أحدث الأرقام مستمدة من دراسة مسحية أُجريت على مستوى البلاد في عام 2006، والتي تعرف باسم «المسح الديمغرافي والصحي في أوغندا». وقد أظهر هذا المسح أن نحو 60 بالمئة من النساء في أوغندا قد تعرضن للعنف الجسدي منذ سن الخامسة عشرة. ووفقاً للمسح الديمغرافي والأسري في أوغندا، فإن ثلثي النساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي منذ سن الخامسة عشرة قلن إن العنف الذي تعرضن له قد ارتكب على أيدي شريك حميم.

أعرب العديد من الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم عن شعورهم بأن العنف المنزلي مسموح به وبأنه يعتبر جزءاً طبيعياً من الحياة الزوجية طالما لم يسفر عن إصابات خطيرة (بمعنى عدم إراقة الدم). ووصف

البعض العنف الجسدي بأنه مقبول أو حتى إيجابي إذا كانت الزوجة كسولة أو مشاكسة أو غير نظيفة أو طاهية رديئة أو غير مطيعة لزوجها.

وعلى الرغم من تفشي هذا النوع من إساءة المعاملة، فإنه لا يوجد قانون يحظر العنف المنزلي ويوفر الحماية والمساعدة للنساء، ولا توجد ملاحج لضحايا العنف تديرها الدولة. إن منظمات المجتمع المدني تقدم الرعاية للنساء بعد تعرضهن للعنف، ولكنها لا تمتلك الموارد الكافية لمساعدة جميع النساء اللاتي يحتجن إلى المساعدة.

أما المؤسسات التي تقدم المساعدة القانونية فهي غارقة في قضايا العنف على أساس النوع الاجتماعي (نوع الجنس). ولا يتوفر نظام تحويل للناجيات من العنف بين الوكالات المختلفة، من قبيل المرافق الصحية ومراكز المساعدة القانونية وفي الأزمات ووكالات تنفيذ القوانين، وتعيش العديد من النساء أوضاعاً عنيفة لأنهن لا يجدن مكاناً آخر يلجأن إليه.

أظهرت دراسة مسحية أُجريت على مستوى البلاد بأسرها في عام 2006 أن 16 بالمئة من النساء في أوغندا تعرضن للعنف الجسدي أثناء الحمل. وغالباً ما تجد النساء اللاتي يعشن ضمن علاقات تتسم بإساءة المعاملة أن العنف يتصاعد أثناء فترة الحمل.

صورة الغلاف: امرأة طُردت بالعنف من منزلها، ولا تزال تعيش في ظل الخوف من زوجها الذي يسيء معاملتها. إن العنف المنزلي شائع جداً في أوغندا، بيد أن الأماكن الآمنة قليلة جداً.

© Amnesty International

«عندما نهبت إلى مركز الشرطة، طلبوا مني دفع 20,000 يوش ثمناً للوقود، وهو مبلغ لم أكن أملكه. ضربني زوجي مرة أخرى، ولكنني استسلمت وتوقفت عن اللجوء إلى الشرطة لأنهم دائماً يطلبون مني المال، الذي لا أملكه.»

مارغريت



© AP/PA Photo/Vanessa Vick

نساء يعملن في تكسير الحجارة في أحد الأحياء الفقيرة في كامبلا يحصلن على أقل من دولار واحد في اليوم مقابل عملهن. ويُعد الفقر عائقاً كبيراً في وجه نساء أوغندا اللاتي ينشدن العدالة إثر تعرضهن للعنف بسبب النوع. فعليهن دفع تكاليف الفحص الطبي من أجل متابعة قضيتهم ضد المعتدي عليهن. إذ إنه ليس هناك تمويل من الدولة للمساعدة القانونية من أجل تقديم الشكاوى، كما أن الشرطة غالباً ما تطلب المال، بصورة غير رسمية، ثمناً للوقود، ونسخ الاستمارات اللازمة، والتكاليف الأخرى ذات الصلة بإجراء التحقيق.

## نساء يحصلن على حماية أقل

في أوغندا، حيث يعتبر العمل في الجنس جريمة جنائية، غالباً ما تواجه العاملات في الجنس التهديد بالاعتقال بتهمة التسكع، وتتعرض أماكن إقامتهن للإغارة، ويتم الاستيلاء على مدخراتهن. ولذا، فإنهن يطلبن مساعدة من الشرطة.

وقالت عدة نساء عاملات في الجنس إنهن لم يقمن بالإبلاغ عن الاعتداءات عليهن بسبب خوفهن من الاعتقال؛ وقيل لأخريات ممن أبلغن الشرطة بتعرضهن للاعتداءات إنهن «يقمن ببيع الجنس، ولذا فإنهن يطلبن ذلك»؛ بينما وُجّهت لبعضهن تهمة بارتكاب جرائم صغرى، من قبيل السرقات الصغرى أو الشجار في مكان عام.

«أنا لاجئة من الكونغو، هربت مع والدي إلى أوغندا إبان القتال... لقد مرّت علينا أيام تعرضنا فيها للاغتصاب والضرب ولم يدفع لنا الزبائن أي شيء. وحتى لو أبلغتُ «الشرطة» بذلك، فإنهم لن يفعلوا شيئاً إذا عرفوا أنني لاجئة وبغي. إننا لا نستطيع العودة إلى الكونغو بسبب القتال، وسنموت إذا فعلنا».

سيلفيا

نتيجة للاغتصاب. أما النساء اللاتي يرفعن دعاوى بعد الاعتداءات الجنسية فقد يضطرن إلى تحمل عبء الإثبات الثقيل بغير وجه حق. كما أن العنف الجنسي يحد من قدرة النساء على ممارسة الجنس الآمن وحماية أنفسهن من الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وحالات الحمل غير المرغوبة.

ويقع الكثير من حوادث العنف والاستغلال الجنسي في المدارس؛ فوفقاً لتقرير نشرته منظمة غير حكومية وطنية في عام 2008، كان لواحدة من كل 12 فتاة في الفئة العمرية 16-17 سنة علاقة جنسية مع المعلمين. إذ يقوم المعلمون بالتغريب بالبنات وإيقاعهن في الجنس عن طريق الوعود بتقديم الهدايا والعلامات المدرسية الجيدة. وحتى من دون إغراءات، فإن البنات يخشين العواقب المحتملة لرفض الاستسلام للتقرب الجنسي من قبل المعلمين.

وللحمل تأثير رئيسي على عدد الفتيات اللاتي يتسربن من المدارس. فنظراً لأن الإجهاض ممنوع في أوغندا، تُرغم العديد من ضحايا الاغتصاب على مواصلة الحمل حتى نهايته. ولا توجد أحكام قانونية تنص على استيعاب الأمهات الصغار في المدارس، فيضطرون إلى التسرب منها، مع ما يحمل ذلك من عواقب سلبية على مستقبلهن.

## العنف الجنسي

أعربت فرانسيس، وهي إحدى ضحايا الاغتصاب، لمنظمة العفو الدولية عن شعورها بالإحباط لدى متابعة قضيتها عبر نظام العدالة الجنائية. وقالت إنه بسبب عدم قدرة الشهود على دفع تكاليف الذهاب إلى المحكمة للإدلاء بشهاداتهم، كانت مضطرة إلى دفعها عنهم. وبعد فترة، نفدت النقود التي كانت تملكها، فتوقفت هي نفسها عن الذهاب إلى المحكمة. إن حالة فرانسيس ليست سوى واحدة من حالات عديدة. فالعنف الجنسي شائع على نطاق واسع، ولكن القليل من مرتكبي جرائم اغتصاب يواجهون الإدانة.

وأظهر المسح الديمغرافي والصحي في أوغندا أن واحدة من كل أربع نساء تقريباً ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً قالت إن أول مضاجعة جنسية لها تمت رغماً عن إرادتها. وهذا يشمل النساء اللاتي كانت بدايتهن الجنسية رغماً عن إرادتهن.

إن النساء اللاتي يقلن علناً إنهن تعرضن للاغتصاب غالباً ما يواجهن الرفض الاجتماعي من قبل عائلتهن والآخريين. وقد تصبح هذه الوصمة أكثر وضوحاً وإعلاناً إذا أصيبت الضحية بفيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الأيدز



«ذهبتُ إلى الشرطة أربع مرات، فقالوا لي إن هذه مشكلات عائلية، ولم يتخذوا أية إجراءات... ثم أشاهد الرجل طليقاً بعد بضعة أيام.»

جولبي، ضحية اغتصاب زوجي وعنف منزلي.

«أذهب أحياناً إلى المستوصف للحصول على دواء، وعندما أخبرهم بأنني بغبي، يقولون لي إنني أنا التي بحثت عن ذلك العمل. وعندما يسمعونني وأنا أتكلم اللغة السواحيلية، فإنهم يعرفون أنني لاجئة، ولا يعودون ينظرون إليّ... وإذا نزلت عليّ رحمة ربي، فإنني عندئذ فقط أحصل على مساعدة.»

روث

## القوانين

يكفل دستور أوغندا المساواة بين الجنسين، بيد أنه لا يتم الإيفاء بهذه الضمانة، كما هي الحال في العديد من البلدان.

تعتبر جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي، بموجب قانون العقوبات، جرائم ضد الأخلاق والشرف، وليست جرائم ضد السلامة الجسدية والعقلية للنساء والفتيات.

كما أن قانون العقوبات لا يعترف بالاغتصاب الزوجي كجريمة جنائية. ولا يوجد قانون شامل يتعامل مع العنف المنزلي.. وقد أقر البرلمان مشروع قانون العنف المنزلي الذي من شأنه أن يعتبر العنف المنزلي جريمة جنائية، ولكن الرئيس لم يصادق عليه، ولذا فإنه لم يصبح قانوناً بعد.

وتواجه النساء اللاجئات عقوبات إضافية إذا طلبن العدالة. إذ أن العديد منهن يعشن في مستوطنات حكومية بعيدة عن البلدات والمدن التي توجد فيها محاكم، ويُطلب منهن الحصول على تصريح لمغادرة أماكنهن. كما أن اللغة الرسمية في أوغندا هي الإنجليزية التي لا يتكلمها العديد من اللاجئتين.

في عام 2009 كانت أوغندا تستضيف نحو 155,000 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ورواندا والصومال وبوروندي.

وتتعرض النساء والفتيات اللاجئات لخطر العنف الشديد. وتتسم مخيمات عديدة بسوء تخطيط مواقعها، مما يزيد من مخاطر العنف الجنسي وغيره من ضروب العنف على أساس النوع الاجتماعي (نوع الجنس). ونظراً للتغيرات التي طرأت على تقسيم العمل داخل العائلة عقب التهجير والفصل بين أفرادها، فإن النساء والفتيات اللاجئات كثيراً ما يُرغمن على العمل في الجنس للمساهمة في دخل الأسرة.



تقدم منظمات المجتمع المدني، من قبيل «مشروع مساعدة مدن الصفيح»، ومنظمة «الأمل بعد الاغتصاب»، مساعدات أساسية لضحايا العنف ضد المرأة، ولكنها لا تستطيع مساعدة جميع النساء اللاتي يحتجن إلى مأوى ومشورة قانونية ورعاية طبية. وتظهر في الصورة امرأتان، الأولى (إلى اليسار) تعرضت إلى إساءة معاملة طويلة الأجل على يدي زوجها، والثانية (إلى اليمين) مستشارة محلية ساعدتها على إعادة بناء حياتها. ومن الجدير بالذكر أن على عاتق الدولة الأوغندية يقع التزام بضمان توفير مثل هذه الخدمات لجميع النساء اللاتي يحتجن إليها.

## أدلة الطب الشرعي والرعاية الطبية

يُفترض أن تحصل ضحايا الاعتداءات الجنسية على فحص طبي بعد الجريمة مباشرة. بيد أن العديد منهن لا يستطعن دفع الرسوم البالغة 10,000 يوش (5.26 دولار أمريكي)، بينما لا تستطيع أخريات الوصول إلى طبيب الشرطة في الوقت المناسب. ففي المناطق الريفية، لا يوجد سوى عدد قليل جداً من أطباء الشرطة، بينما لا يوجد في كمبالا، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 1.4 مليون نسمة، سوى ثلاثة أو أربعة من أطباء الشرطة.

وعادة ما يقوم بإجراء الفحص الطبي أطباء الشرطة أو غيرهم من الموظفين الطبيين المخولين، وذلك باستخدام استمارة الشرطة الرسمية رقم 3 (PF3). ومن دون هذه الاستمارة، لا تُتاح لضحية العنف بسبب النوع الاجتماعي (نوع الجنس) أية فرصة لنجاح المقاضاة من قبل المعتدى عليها.

ومن المؤسف أن استمارات الشرطة الرسمية رقم 3 لا تتوفر بسهولة، وقد تضطر الضحايا إلى دفع أموال للشرطة مقابل الحصول عليها، مع أنها نظرياً يجب أن تكون مجانية. وبالإضافة إلى ذلك،

## العقبات التي تعترض سبيل النساء اللاتي ينشدن العدالة

ومن بين العقبات التي تمنع النساء اللاتي يتعرضن للعنف بسبب النوع الاجتماعي (نوع الجنس) من الوصول إلى العدالة:

- عدم وجود أنظمة لمساعدة ضحايا العنف من النساء؛
- عدم وجود عناصر الشرطة في بعض أنحاء البلاد، أو وجود عدد قليل من أفراد الشرطة فيها؛
- غالباً ما تحاول الشرطة إقناع النساء بعدم متابعة القضايا؛
- غالباً ما تطلب الشرطة أموالاً (بصورة غير رسمية) للتحقيق في الحالات والقبض على المشتبه بهم؛
- عدم قدرة العديد من النساء على دفع تكاليف الفحص الطبي؛
- انعدام المساعدة القانونية؛
- عدم كفاية نظام جمع الأدلة الشرعية؛
- البطء في أنظمة المقاضاة والمحاكم وعدم كفاية تمويلها.

وكثيراً ما تحاول الشرطة إقناع الضحايا بعدم متابعة قضيتهم، كما أن عدم كفاية الموارد يؤدي إلى إعاقة التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات.

## التردد في الإبلاغ عن الجرائم

«الشرطة تطلب المال مقابل كل شيء، فهم يطلبون نقوداً مقابل تصوير نسخ من استمارة الشرطة رقم 3 (PF3)، ومقابل وقود السيارة للذهاب من أجل القبض على المشتبه به، ومقابل استخدام هاتفهم الخليوي، ولطبيب الشرطة مقابل التقرير الطبي. فما الجدوى من ذلك؟ يمكنني الاحتفاظ بنقودي القليلة لشراء الدواء والغذاء.»  
إليزابيث

تخشى العديد من النساء في أوغندا الإبلاغ عن جرائم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف، لأنهن يخشين قيام الشرطة بإسقاط الشكاوى وصرهفن أو عدم اتخاذ أي إجراء لمساعدتهن. وعندما تذهب النساء والفتيات إلى مركز الشرطة، تؤخذ المعلومات منهن أولاً من قبل المكتب الرئيسي، الذي غالباً ما يكون محاطاً بأشخاص ينتظرون رؤية معتقلين أو تقديم شكاوى، ولذا لا تتوفر أية خصوصية للضحية.

كما أن الفقر يمنع النساء والفتيات من الإبلاغ عن الجرائم. ففي بعض أنحاء البلاد، يتطلب إبلاغ مركز للشرطة القيام برحلة طويلة ومكلفة. وغالباً ما تعتمد ضحايا العنف المنزلي اقتصادياً على الرجال الذين يسيئون معاملتهن.

يعاني قطاع العدالة الجنائية في أوغندا من قلة الموارد منذ عقود عدة. كما تعاني الشرطة، شأنها شأن أجهزة المقاضاة والمحاكم، من عدم كفاية الموظفين والتمويل.



«كلما وصلت إلى الحلقة الأعلى في سلسلة العدالة، طلبوا منك المزيد من المال. ومع ذلك فإنني لا أملك مالاً، بل لا أملك نقوداً حتى لشراء الأدوية، فمن أين لي أن أحصل على نقود من أجل العدالة؟»

آشا

«اغتصمني ثلاثة رجال. وبعد اغتصابي، ذهبت إلى المستشفى لإجراء فحص، فأخبروني بأنني أصبت بفيروس نقص المناعة المكتسب. لقد أبلغت موظفي المستشفى بأنني تعرضت للاغتصاب، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً. لم يجروا فحصاً طبية لي ولم يعطوني أية أدوية.»

جون

## تحقيقات الشرطة

غالباً ما تحاول الشرطة إقناع ضحايا العنف على أساس النوع الاجتماعي (نوع الجنس) بإسقاط قضاياهن، وينصحوهن بالإبقاء على وحدة الأسرة، وليس ثمة جريمة أخرى يُطلب فيها من الشخص الضحية التصالح مع الشخص المتهم كبديل للمقاضاة.

تعاني مراكز الشرطة من قلة الموارد، وغالباً ما تطلب نقوداً مقابل الخدمات التي يُفترض أن تكون مجانية، من قبيل اعتقال المشتبه بهم والمواصلات ونسخ الاستمارات الأساسية واستخدام الهواتف الخليوية.

إن العديد من ضحايا العنف المنزلي يذهب إلى المجلس المحلي من أجل الإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة، وليس إلى الشرطة. وقالت النساء إن بعض المستشارين في المجلس المحلي، ولا سيما إذا كانوا أصدقاء للمتهمين، أظهروا انحيازاً ضدهن.

فإن الأسئلة واللغة في الاستمارة رقم 3 تعتبر غير أخلاقية وغير متسقة مع المعايير المعترف بها دولياً لمعاملة الناجيات. فعلى سبيل المثال، تتضمن الاستمارة سؤالاً عما إذا كانت الضحية قوية بما فيه الكفاية لمقاومة المعتدي. كما أن الاستمارات لا تنص على جمع تاريخ القضايا بصورة شاملة.

لقد قالت 74 بالمئة من النساء اللاتي قابلتهن منظمة العفو الدولية إن الحصول على المال لدفع تكاليف العلاج يشكل أكبر قيد على الحصول على الرعاية الصحية بعد التعرض للاعتداء. أما القيد الذي يليه فقد تمثل في بُعد المسافة عن المرافق الصحية.

تفتقر أوغندا إلى القدرة على إجراء فحوص الطب الشرعي. ولا يتم إجراء تحقيقات وافية حتى في المرافق الصحية، وذلك بسبب النقص في عدد أطباء الشرطة والتجهيزات المختبرية والتدريب.

## المحاكمات

لا يصل إلى المحكمة سوى نسبة قليلة من قضايا العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف بسبب النوع الاجتماعي (نوع الجنس)، ويفشل العديد من هذه القضايا في الوصول إلى نتائج فعلية سبيل المثال، في الفترة بين يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران 2009، انتهى أقل من اثنين بالمئة من مجموع قضايا الاغتصاب بإدانة الجاني. وفي قضايا الهتك (المضاجعة غير القانونية لقاصر تحت سن الثامنة عشرة)، كان معدل الإدانة في الفترة نفسها أعلى بقليل، حيث وصل إلى حوالي 6 بالمئة. وتخضع قضايا المحاكم لعمليات تأخير لفترات طويلة، حيث يعود تاريخ بعض القضايا الجنائية القديمة إلى سنوات عدة.

ومن بين أسباب تأخير القضايا:

- عدم عقد جلسات استماع أمام محكمة عليا.
- عدم حضور الموظفين القضائيين لجلسات الاستماع.
- إجراء تسويات بين الضحية والجاني خارج المحاكم.
- عدم إمكانية العثور على شهود للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة لأسباب عديدة، منها الخوف من وصمة العار، وعدم القدرة على دفع أجور المواصلات للوصول إلى المحكمة.
- وفاة الشهود.

وعلاوة على ذلك، فإن ضحايا العنف الجنسي غالباً ما يتعرضن لأسئلة غير عادلة عن حياتهن الخاصة، ولا سيما سلوكهن الجنسي القبلي، وحول إثبات الموافقة.



فتاة صغيرة تعبر قناة للمجاري المفتوحة في كيسني، وهي إحدى مدن الصفيح في كمبالا. إن العديد من النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف لا يستطعن دفع تكاليف متابعة قضاياهن ضد المعتدين عليهن.

## ما بوسعك أن تفعله

بادر إلى الانضمام إلى تحركنا. ويمكنك الحصول على نسخ من العريضة من خلال العناوين التالية:

- مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم.
- وحدة النوع الاجتماعي (نوع الجنس) والهوية في منظمة العفو الدولية على العنوان البريدي:  
Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK
- أو موقعنا على الشبكة الإنترنت:  
www.amnesty.org

تقوم منظمة العفو الدولية بجمع توقعات من داخل أوغندا وشتى أنحاء العالم على مناشدة موجهة إلى الحكومة الأوغندية. وتدعو المناشدة السلطات إلى القيام بالمزيد من الإجراءات من أجل حماية النساء والفتيات من العنف على أساس النوع الاجتماعي (نوع الجنس)، وضمان حصول الناجيات من مثل هذا العنف على العدالة. ويتعين على الحكومة اتخاذ إجراءات فورية لتوفير المساعدة القانونية للناجيات من العنف ضد المرأة، ولتلبية احتياجاتهن الصحية وحاجتهن إلى ضمان السلامة والمأوى. كما ينبغي أن تتخذ خطوات من أجل منع وقوع العنف ضد المرأة وذلك من خلال التصدي لأسبابه الجذرية.

«ي طرح محامو الدفاع على الضحايا أسئلة محرجة وترهيبية بهدف إخافتهن وإرباكهن. وإذا تم تأجيل القضية قبل أن تكمل الضحية إفادتها، فإنها قد لا تعود لإكمالها عندما تُعقد المحكمة مرة أخرى.»

الجمعية الوطنية للقضاة النساء - أوغندا

أبريل/ نيسان 2010  
April 2010  
رقم الوثيقة:  
Index: AFR 59/002/2010

Amnesty International  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street, London  
WC1X 0DW, UK  
www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



أوقفوا العنف ضد المرأة

منظمة العفو الدولية